

قضية اليوم

علي ياسين وشريك قرداحي: هَنت يحاسب هَنت؟

استعادة الخلوي: التعميق

هَند اعلَن وزير الاتصالات تعيين مجلسي إدارة جديدين لشركتي الخلوي لم يحصل اي تقدم. حتَهِ اليوم، لم يطلب، رسمياً اجتماع الجمعية العمومية لقوننة هذا التعيين، ولا ابلِغ الشركتين باسماء اعضاء لجنة التسلم والتسليم التي اعلَن إنشاءها. في هذا الوقت بدأت تثار الشكوك حول قانونية تعيين موظفين او اعضاء حاليين في مجلس الإدارة الذي يهكك الدولة

إيلي الفرزلي
<div>قال وزير الاتصالات كلمته ومضى. اعلن تعيين مجلسي إدارة جديدين لشركتي «الفا» و«تاتش»، لكنه لم يفعل ما يُفترض أن يحوّل هذا الإعلان إلى واقع. شركتا «زين» و«اوراسكوم» لا تزالان تتوليان الإدارة حتى اليوم. لا أحد في الشركتين يدرك كم ستطول هذه الحالة. لكن ما هو محسوم أن التعيين لم يقوّن بعد. المطلوب أولاً اجتماع الجمعية</div>

«اوراسكوم» و«زين» باقيتان إلى حيث قوننة تعيينات مجلسي الإدارة

حواط: فضلنا اختيار اعضاء لمجلسي الإدارة هَنت الموظفين لتوفير البدلات المالية

العمومية، التي وحدها بحق لها أن تعيّن اعضاء مجلس الإدارة، الذين ينتخبون من بينهم رئيساً للمجلس.

وزير الاتصالات طلال حواط، وبعد الكثير من المماطلة في استرداد القطاع، قفز عن ذلك المسار القانوني ليعلن مباشرة أسماء الأعضاء ورئيسي مجلس الإدارة، بدلاً من الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية. بحسب المعلومات، لم يطلب رسمياً، حتى اليوم، من رئيسي مجلس إدارة «الفا» و«تاتش»

رواتب الموظفين تنتظر تعيين مجلس إدارة

المشكلة التي تتكرر في «تاتش»، وصلت إلى «الفا» الشهر الماضي. الموظفون لم يحصلوا على رواتبهم لشهر أيار، بسبب عدم وجود مجلس إدارة مخوّل بالتوقيع. في «ميك ا» كانت الجمعية العمومية قد مدّدت لمجلس الإدارة في شهر شباط ما سمح له بدفع مستحقات الموردين والموظفين، لكن الأمر لم يحصل في «تاتش»، إلا بعدما تككّلت «زين» بالدفع من أموالها.

رواتب الموظفين، لكن في المقابل، فإن هذه النقطة لم يعرها وزير الاتصالات الأهمية. بالنسبة إليه، فإن إيّاماً قليلة تفصل عن تعيين مجلس إدارة جديد، فتنتهي المشكلة وتعود الأمور إلى نصابها. المشكلة في «تاتش» لا تقتصر على التوقف عن دفع الرواتب. الكثير من الموردين لم يقبضوا مستحقاتهم منذ أشهر. وقد تردّد أن مورد المازوت إلى الشركة قد توقف عن تزويدها بهذه المادة، لأنه لم يقبض منذ سبعة أشهر. تلك ليست الحالة بالنسبة إلى وزير الاتصالات الذي يجزم أنه تواصل مع جمال عثمان، صاحب الشركة المسؤولة عن تأمين المازوت لـ«تاتش» للاستفسار عن السبب. وقد أكد له الأخير أنه بالرغم من عدم قبضه لستحقاقه منذ نحو سبعة أشهر، إلا أنه لا يزال ملتزماً بتأمين المازوت للمحطات. عثمان أوضح لحواط أن توقف محطات عدة عن العمل في الهرمل يعود إلى عدم توقّف المازوت في السوق، وليس إلى أي أمر آخر. وقد تحدّث حواط مع وزير الطاقة، الذي وعده بحل المشكلة، التي طاولت أيضاً المولدات الخاصة.

الحاليين، أي مروان حايك وبدر الخرافي، الدعوة إلى انعقاد الجمعية العمومية. بحكم القانون هما من يحقّ لهما الدعوة، وبحكم القانون، يُفترض أن يُدعى إلى الاجتماع قبل 21 يوماً من موعدة (يمكن خفض هذه المدة في حال لم يعترض أي من حاملي الأسمه). يؤكّد حواط لـ«الأخبار» أن الوزارة أرسلت إلى الشركتين رسالة إلكترونية تطلب فيها دعوة الجمعية العامة الاجتماع، إلا أنهما طلبتا إرسال رسالة رسمية بهذا الخصوص، وهو ما تعمل الوزارة على تحضيره. هذا يعني عملياً أن التعيين المعلّن عنه لا يلغى استمرار المماطلة في تسلّم الشركتين. الحديث عن المماطلة، اعتبره وزير الاتصالات في مؤتمر الصحافى الأخير ببنّ عن استخفاف وعدم دراية بالية الاسترداد. وهو لم يقل ما هي آلية الاسترداد، تلك، لكنّه قال:

«لقد احججنا إلى بعض الوقت لاختيار مجلسي الإدارة للشركتين من داخل الكوادر الكفوئين في كل منهما، وطبعاً ضمن معايير التوازنات اللبنانية».

على الأقل غلّم من كلام الوزير المعيّنون من داخل شركتي الخلوي، ومن الكوادر الكفوئين، من دون تحديد معايير هذه الكفاءة، وهذا عملياً يتناقض مع الية قانونية اقترحتها هيئة التشريع والاستشارات (تتولى مديريةية الاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات الإدارية)، كان يمكن لو اتّبعَت أن تعفيهِ من ضغط التوازنات اللبنانية» لو أراد. وزير الاتصالات يبرر عدم تطبيق الاستشارة بعدم خبرة المديرية في ملف الخلوي، حيث هيئة المالكين هي المعنية في الوزارة



مروان حطط)

بامور القطاع، ولذلك، يوضح أن خيار اللجوء إلى الموظفين، كان هدفه الاستفادة من خبرتهم في الشركتين ولنجنب دفع بدلات مالية لأعضاء مجلس الإدارة، لو اتوا من خارج الشركتين.

في مطلق الإح سوال يجسد أن المماطلة مستمرة. في الرابع من حزيران الحالي، راسل حواط رئيسي مجلس إدارة شركتي زين واوراسكوم، نجيب ساويرس وبدر الخرافي، محمداً لأحة من المعلومات والمستندات والتقارير والعقود المطلوب تحضيرها من قبل الشركة في مهلة لا تزيد على أسبوعين. اللافت أن حواط يشير في الرسالة إلى أن الوزارة أنشأت لجنة تعيين موظفين في مجلس الإدارة من مراتب دنيا سيخلف تضارباً بين عملهم التنفيذي كمرووسين لمدراء أعلى منهم رتبة، وبين وجودهم في مجلس الإدارة، حيث يتخذون

معلق

معهما باسم هذه اللجنة، ما خلق ارتباكاً مضاعفاً للشركتين، اللتين شرعنا بتحضير المستندات المطلوبة لكن من دون أي معرفة بتاريخ التسلم والتسليم أو تاريخ اجتماع الجمعية العامة، أو تاريخ خروجهما من إدارة شركتي الخلوي. بحسب وزارة الاتصالات، فإن اللجنة شكّلت بالفعل، وهي تضم نحو 15 عضواً مورّعين على الشركتين، لكن لم يحدد بعد إن كان سيراسهما رئيس واحد أو رئيسان. لكن الأكد بحسب وزير الاتصالات أن التواصل مع الشركتين قد بدأ.

المشكلة الأبرز حالياً تتعلق بعدم البدء بنقل الموظفين الذين لا يزالون قانوناً يعملون لدى «اوراسكوم» و«زين»، بانتظار تعليقات الوزارة التي لم تات بعد. يوم الثلاثاء الماضي، دخل هذا العامل جديداً على خط التسليم والتسلم. فمحامية النقابية، أكدت أن الموظفين لن يوقفوا على الانتقال إلى ملاك الشبكتين وتبرئة ذمة الشركتين قبل الحصول على حقوقهم. هنا لا تزال قضية الشهر 13 الذي رفضت الوزارة دفعه نهاية 2019 عالقة.

ويخشى أن تؤدي إلى عرقلة استعادة الدولة للقطاع. لكن في الوزارة من يطمئن إلى أن الوزير سيجتمع مع نقابة الموظفن قريباً للتفاهم بشأن المرحلة المقبلة، تحت عنوان حفظ حقوقهم. أما بشأن من يصرون على الاعتراض وعدم توقيع الانتقال، فلن يؤثروا في سياق الاسترداد الذي انطلق في الخامس من أيار الماضي، ويتوقع أن يحتاج إلى ما بين 60 و90 يوماً كما سبق أن اعلن حواط.

في قرار تعيين مجلسي الإدارة إشكاليّتان يتردّد صدهما بين العاملين في القطاع الأولي، تتعلق بتعيين أعضائه جميعاً للموظفين في الشركتين، خلافاً للقواعد والممارسات العالمية المعتمدة (تقوم كل شركة مديريةية باستقدام فريق عمل إداري وتقني ومالي وقانوني متخصص في تشغيل وإدارة القطاع). في الإدارة الحالية للشركتين، كانت المخالفة محصورة بـ«تاتش»، التي استفادت من الموظفين اللبنانيين الموجودين أصلاً في القطاع من دون القيام بواجباتها التعاقدية. لكن في الإدارة المعيّنة من قبل حواط، تممّدت المخالفة لتشمل «الفا» أيضاً، التي كان مجلس إدارتها يضم ممثلين لاوراسكوم فقط، مع الاكتفاء بتعيين رئيس مجلس الإدارة مديراً عاماً. لكن بالنسبة إلى الوزارة، فإن القاعدة كانت: يمكن اختيار أي كان لعضوية مجلس الإدارة، وقد فضلنا الاختيار من الموظفين لتوفير البدلات المالية. حتى مع التفاوضي عن الإشكالية القانونية تلك، فإن تعيين موظفين في مجلس الإدارة من مراتب دنيا سيخلف تضارباً بين عملهم التنفيذي كمرووسين لمدراء أعلى منهم رتبة، وبين وجودهم في مجلس الإدارة، حيث يتخذون

مقالة

جيش العدو يبدأ «حرب الميزانية»... والعين على حزب الله

الاستخبارات العسكرية، من مفاعيل التطور النوعي لقدرات

حزب الله الذي تحوّل إلى جيش لهجة ما يمكنه من قدرات. هذا التطور أدى، بحسب تقدير الجيش والاستخبارات، إلى تقليص الفجوة النوعية مع الجيش الإسرائيلي.

في المقابل، تهدف خطة الجيش ـ بحسب العديد من المعلقين ـ إلى محاولة إعادة توسيع هذه الفجوة. لكن ما لم يلفت إليه هؤلاء، أن حزب الله ومحور المقاومة ليسا في حالة مراوحة أيضاً، بل أثبتت السنوات السابقة أنه بموازاة مواجهة التهديدات الإرهابية والاعتداءات الإسرائيلية، كانا يواكبان ذلك بوتيرة متسارعة من بناء وتطوير قدرتهما.

في موازاة الأموال التي تحتاج الحكومة إلى ضّخها، بهدف الحفاظ على القطاعات الاقتصادية واحتواء النتائج الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة تحفيز الاقتصاد، تشكل خطة الجيش «تنوفا» أحد أهم الموارد التي تتطلب المزيد من النفقات بمستويات تتجاوز ما احتاجت إليه الخطط السابقة. وهو ما يُفسّر، بحسب ما نقلته صحيفة «إسرائيل اليوم» أن كل من جلس مع كوخافي يلمس أن لديه مخاوف من أن تبقى «تنوفا» جبراً على ورق.

في مواجهة هذا التحدي، فاجأ كوخافي وزارتي المالية والأمن، بفتح «حرب الميزانية» على خلاف تفاهم مفترض بأن يتم بحث الميزانية الأمنية، في ضوء ما تحتاج إليه «تنوفا»، بهدوء، بين الطرفين. ويبدو أن محاولة الجيش الطمأنة بأن رئيس الأركان لم يقصد فتح سجلال مع وزارة المالية، وإنما توجيه إنذار من مسّ محتمل بالأمن، لم تفنعهم، فاعتبروا أن المواقف التي أطلقها تشكل تحدياً ويمكن أن تقود إلى مسار تصادمي يضع العراقيل أمام الطرفين في محاولة الوصول إلى تفاهات.

في هذه الأجواء، بات من الواضح أن التزام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، قبل أزمة كورونا، بزيادة الميزانية الأمنية 4 مليارات شيكل في السنة، صار من الماضي، ويمكن أن يكون هجوم الجيش دفاعياً بهدف قطع الطريق على تقليص ميزانيته الأمنية. وبحسب «إسرائيل اليوم»، إن بقيت الميزانية الحالية على ما هي عليه الآن، فستكون معجزة.

الإرباك الذي تواجهه خطة الجيش تنبع من كونها أتت في ظل اشتباك سياسي داخلي غير مسبوق في تاريخ المصالح التي انهارت، وليس مع ضيابط الجيش، وبحسب أحد المراقبين منه، فإن مواقف كوخافي صحيحة من الناحية المبدئية، لكن الطريق الصدامي الذي اختاره خاطئ وقد يتسبب بأضرار.

لكن، في وقت يركّز المنتقدون على الوضع الاقتصادي

والمالي المستجد في إسرائيل، فإن عين الجيش ترصد تطور

قدرات حزب الله وتطوّرها إلى مستويات غير مسبوقة، وهو

استعادة مقولة رئيس الأركان السابق شأوول موفاز، بأن

«الحفاظ على الحياة أهم من الحفاظ على نوعية الحياة».

ويبدو أن هذا الشعور أصبح أكثر ذي صلة في ضوء

التحذيرات التي أطلقها كوخافي في شباط 2019، ثم أكدتها



دعوة من مجلس إدارة

البنك اللبناني السوسيري ش.م.ل.

حضور اجتمع الجمعية العمومية العادية وغير العادية

يشرف مجلس إدارة البنك اللبناني السوسيري ش.م.ل بدعوة حضرات المساهمين الكرام ال

حضور الجمعية العمومية العادية وغير العادية التي ستعقد في مركز المصرف الكئن في بيروت،

الجمرا، شارع إميل إده، بناية المحصر، الطابق السادس وذلك في تمام الساعة الواحدة من يوم الثلاثاء الموافق في ٢٠٢٠/٧/٧، لتباحث والقرار فيما يخص بالتعميم رقم 532 الصادر عن سعادة

حاكم مصرف لبنان والتي طلب بوجبه من المصارف اللبنانية زيادة أموالها الخاصة الأساسية بنسبة 20 % من حقوق حصة الأسهم العادية كما هي بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣ وذلك عن طريق

مقتدات هدية بالوئاز الأوبريكي

وتفضلوا بقول الاحترام

مجلس الإدارة